دراسات وقرائ

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تأمين المشروعات الصناعية في القطاع العام والخاص والمختلط ضد جميع أنواع المخاطر في العراق

د. سناء عبد القادر مصطفى

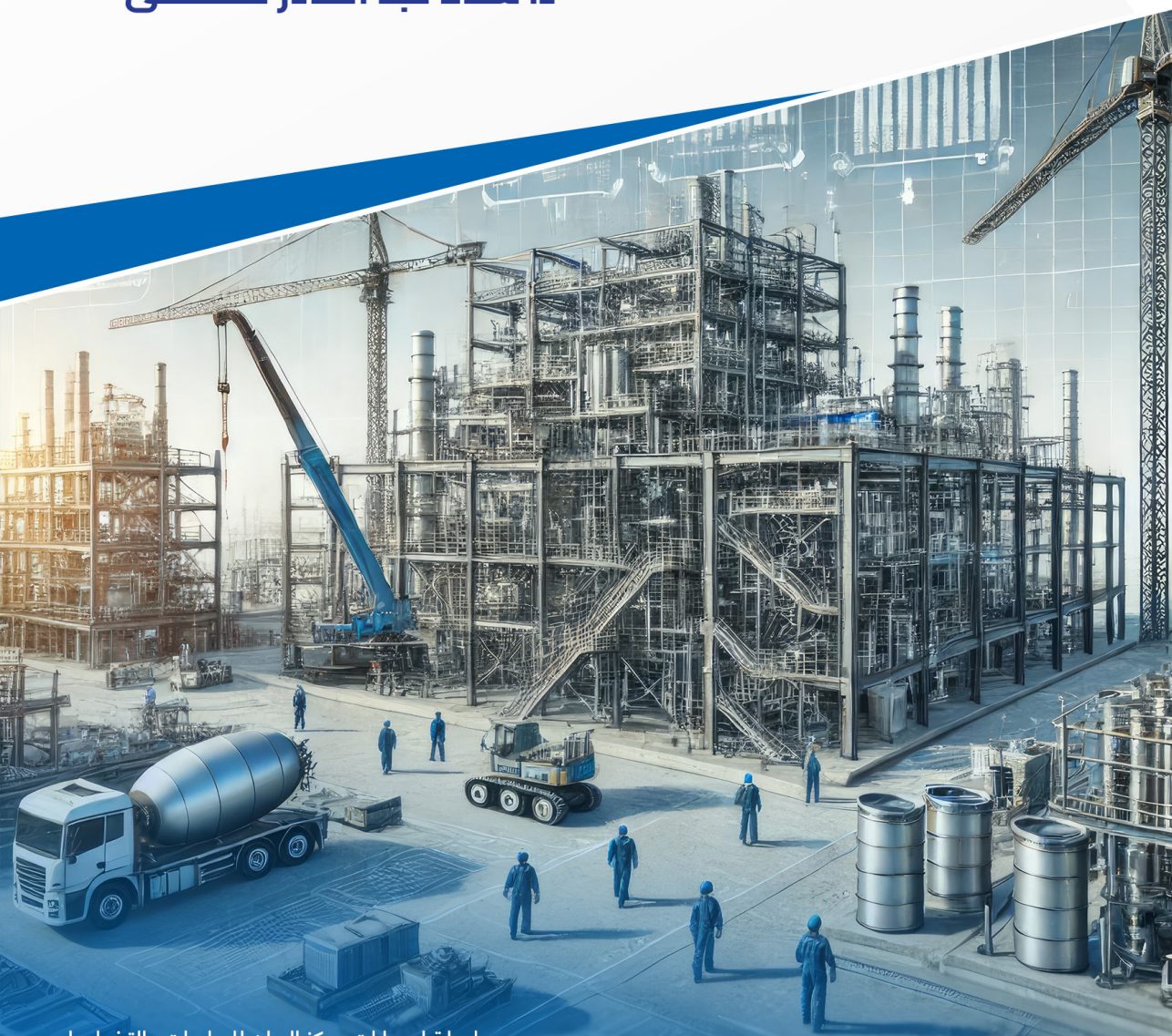

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تأمين المشروعات الصناعية في القطاع العام والخاص والمختلط ضد جميع أنواع المخاطر في العراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. سناء عبد القادر مصطفى - الأكاديمية العربية في الدنمارك/ رئيس قسم الاقتصاد والإدارة المالية والمصرفية - دكتوراه في الاقتصاد الصناعي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. الملخص التنفيذي:

1. تأمين المنشآت الصناعية في العراق يبقى مرتبطاً بالدرجة الأولى بمقدار التطور الصناعي في العراق، وما يتبعه من تطور في قطاع المصارف الحكومية والتجارية كمصدر مهم لتمويل الاستثمار وكوسيط في النشاط الصناعي بصورة خاصة.
2. يجب على شركات التأمين توسيع أعمالها ومفاهيمها لتشمل أكبر عدد ممكن من المشاريع الصناعية بجميع أنواعها، وذلك لضمان تأمين المشاريع الصناعية في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة ضد جميع أنواع المخاطر في العراق، والمساهمة في تطور وتنمية الاقتصاد الوطني العراقي.
3. ينبغي تأمين مباني المصانع بالكامل، من مخازن المواد الخام الأولية إلى أقسام وورش العمل، ومبنى الإدارة، ومخازن المنتجات الجاهزة، ومرآب وسائل النقل، وغيرها.
4. تأمين نقل المواد الخام الأولية إلى المصنع، وتأمين المكائن والمعدات والآلات والأجهزة الصناعية في المصنع.
5. من الضروري تأمين حياة جميع العاملين في المصنع بمختلف اختصاصاتهم وأماكن عملهم.
6. تأمين مخازن حفظ المنتجات الصناعية الجاهزة في أسواق تصريفها.
7. شمول المنشآت الصناعية بكافة أنواعها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بالتأمين الصناعي.
8. استخدام وثيقة التأمين الشاملة CASCO INSURANCE لتغطية جميع أخطار ممتلكات المشروع الصناعي.

II. المقدمة:

يقاس تطور الاقتصاد الوطني في أي بلد بمستوى تطور التأمين فيه، حيث يشكل التأمين أحد المفاصل المهمة في إدارة المنشآت والمشاريع الصناعية، وأحد مصادر الادخار (الاستثمار) في قطاعات الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، لم ينل موضوع التأمين بشكل عام، ولا تأمين المشاريع والمنشآت الصناعية بشكل خاص، الاهتمام الكافي في برامج الأحزاب السياسية العراقية، ولا في برامجها الانتخابية منذ تأسيسها في أواسط ثلاثينيات القرن الماضي، حين تبنى الحزب الشيوعي العراقي قضية العمالة في بداياته. ومنذ تأسيس الدولة العراقية بمؤسساتها، لم يحظَ هذا القطاع بالاهتمام الكافي، إلا ما ورد بشكل يسير في مجال الضمان الاجتماعي، مع افتقار واضح للتحليل العلمي.

أما الحكومات المتعاقبة على حكم العراق، فلم تولِ موضوع التأمين الاهتمام الكافي من حيث تبني القوانين واللوائح والقرارات أو الإرشادات الواجب الالتزام بها. كما لم ينصرف جل اهتمام العاملين في مجال التأمين إلا إلى المسائل الفنية، تاركين الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع في تنمية وتطوير الاستثمار في البلد. ولم تُنشر الأبحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا على مستوى الدبلوم العالي والماجستير أو الدكتوراه في الجامعات العراقية في مجال التأمين، وإنما بقيت محفوظة على رفوف مكتبات هذه الجامعات .لذلك، سأركز في هذه المقالة على موضوع تأمين مشاريع المنشآت الصناعية في العراق فقط.[1]

وحتى شركة التأمين الوطنية التي تعتبر نفسها الشركة الأولى والرائدة في مجال التأمين في العراق كونها تأسست في العام 1950 وفق القانون 56 والتي رسالتها هي : «خدمة المجتمع العراقي والحفاظ على الاقتصاد والثروة القومية من خلال تشجيع سوق العمل بتوفير مختلف الأغطية التأمينية مما يوفر الأمان والاطمئنان لرجال الأعمال وبالتالي زيادة استثماراتهم داخل البلد، وبما يخدم بناء عراقنا الحبيب» ومع ذلك، لم تولِ الشركة اهتماماً خاصاً بتأمين المنشآت الصناعية على الرغم من أن هدف الشركة هو « المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال انشطتها التأمينية والإنتاجية والاستثمارية وذلك عن طريق توفير الحماية التأمينية لأفراد المجتمع والثروة القومية مما ينعكس بصورة ايجابية على اقتصادنا الوطني من خلال تشجيع استثمار الأموال عن طريق حمايتها بغطاء تأميني رصين من خلال كافة الأغطية التأمينية التي تمنحها شركتنا والتي تساهم في الحماية

1 راجع مقالتنا المنشورة في شبكة الاقتصاديين العراقيين: تأمين المشاريع والمنشئات الصناعية في العراق، 16/8/2017.

من المخاطر المختلفة أن وقعت واعادة المؤمن له إلى ما كان عليه قبل تحقق الخطر لبلوغ اعلى مستوى ممكن من النمو الاقتصادي إضافة إلى نشر الوعي التأميني والوقائي بما يخدم اقتصادنا الوطني « [2]. ومن الجدير بالذكر أن أهداف شركة التأمين الوطنية هي:

أولاً: تمارس الشركة جميع أنواع التأمين العام (التأمين البحري، تأمين الحريق والحوادث، التأمين على السيارات، التأمين الزراعي، التأمين الهندسي) والتأمين على الحياة وإعادة التأمين وتقديم المشورة في كل حالة لها علاقة بالتأمين ثانياً: استثمار أموال الشركة في مختلف أوجه الاستثمار (الاستثمار العقاري، الودائع والحوالات، الاكتتاب بأسهم الشركات، الإقراض العقاري) العمـولات تختلف العمولات التي تمنحها الشركة لأجهزتها التسويقية الرسمية والأهلية حسب أنواع التأمين وكذلك حسب القنوات التسويقية. [3]

ومن خلال قراءة أهداف الشركة السالفة الذكر أعلاه، نرى أنه لا يوجد ذكر صريح لتأمين المشاريع الصناعية في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة. أن هذا يعكس قلة اهتمام القائمين في الشركة بمسألة تأمين القطاع الصناعي برمته ولا حتى استثمار أموال الشركة في إقامة مشاريع صناعية مهما كان نوعها تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني العراقي.

وتكمن أهمية الورقة في تسليط الضوء على مسألة مهمة تخص تطور القطاع الصناعي في العراق كونه أحد الفروع المهمة في الاقتصاد الوطني العراقي. فيما تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي يمكن أن تواجه مستقبل تطور القطاع الصناعي العراقي في تأمين المشاريع الصناعية في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة ضد جميع أنواع المخاطر.

2 شركة التأمين الوطنية، وزارة المالية العراقية، شركة التأمين الوطنية العراقية التي تأسست وفق القانون رقم 56 لسنة 1950. https://ar.wikipedia.org /wiki

من حيث:

1. بيان وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف حجر عثرة أمام تأمين المشاريع الصناعية في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة ضد جميع المخاطر في العراق، اعتماداً على التحليل العلمي الذي تحدده منهجية هذا البحث.

2. طرح الحلول العملية من خلال الخطط الاقتصادية الطويلة والمتوسطة الأمد لضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتواصلة حسب التصورات المرسومة لها وتطوير الاستثمار في الاقتصاد الوطني العراقي.

أما المشكلة الرئيسية التي تبرز في هذا المجال فهي التحديات التي قد تواجه تأمين المشاريع الصناعية في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة ضد جميع أنواع المخاطر في العراق، بالإضافة إلى عدم توفر الإحصائيات والبيانات المتعلقة بتأمين المشاريع الصناعية في البلاد. في هذه الورقة، سأوضح بعض المفاهيم للإجابة على الأسئلة المذكورة أعلاه، ومن ثم أتناول كيفية مواجهة المشكلات التي قد تعترض تأمين المشاريع الصناعية في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة ضد مختلف المخاطر في العراق.

وتفترض الورقة وجود شركات تأمين ومؤسسات مالية في العراق تهدف إلى تأمين المشاريع الصناعية في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة ضد جميع المخاطر، لتحقيق الأهداف المرجوة من تأمين المشاريع والمنشآت الصناعية وضمان رفاهية العاملين فيها.

الفرضية الأولى: الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد (خطط لعشر سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تتناسب مع طبيعة العمل في العراق وتلائم مناخه وبيئته الاجتماعية، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

الفرضية الثانية: تعتبر نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية الصناعية ذات العلاقة المباشرة بالاقتصاد الوطني من الدعائم الأساسية التي تساهم في حل معظم مشاكل تأمين المشاريع الصناعية في القطاعين العام والخاص والمختلط ضد جميع المخاطر في العراق. ويتم ذلك من خلال اتخاذ قرارات رشيدة، والقضاء على البيروقراطية الإدارية، وتقليل التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة، للوصول إلى بناء نظام تأميني فعال يسهم في تنمية وتطوير القطاع الصناعي ككل.

ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة والوصول إلى اثبات فرضية البحث أو نفيها اعتمدت في هذه الورقة استخدام المنهج الاستنباطي الوصفي التحليلي الذي يستند على أساليب الاحصاء الاقتصادي ومحاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض حتى يساعد في تأمين المشاريع الصناعية في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة ضد جميع المخاطر في العراق ويحقق الأهداف المرجوة منها، ولهذا فإننا نحتاج إلى مؤسسات مالية ودستورية توفر كل مقومات النجاح بدءاً من الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر إحدى أولوياتها، وتبني السياسات المالية والتمويلية اللازمة لتنفيذها، وانتهاء بالتسويق الداخلي والخارجي (الصادرات) لمنتجات هذه المشاريع.

III. تحليل نتائج المسح الصناعي

من الضروري إلقاء نظرة فاحصة تحليلية على المعلومات والبيانات الواردة في الجدولين أدناه: جدول1. خلاصة نتائج المسح الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لمحافظات العراق باستثناء محافظات اقليم كردستان العراق للفترة الزمنية 2016 – 2022.

السنوات	2016	2018	2021	2022	معدل النمو%
عدد المنشآت الصناعية الصغيرة	25966	لا توجد معطيات بسبب جائحة كورونا	26772		3.1
إجمالي عدد المشتغلين بأجر وبدون أجر	81920	لا توجد معطيات بسبب جائحة كورونا	90894		10.9
عدد المنشآت الصناعية المتوسطة	-	لا توجد معطيات بسبب جائحة كورونا	لا توجد معطيات بسبب جائحة كورونا	250	-

إجمالي عدد المشتغلين بأجر وبدون أجر	-	لا توجد معطيات بسبب جائحة كورونا	3603	لا توجد معطيات بسبب جائحة كورونا	-
إجمالي عدد المنشآت الكبيرة	-	600	852	لا توجد معطيات بسبب جائحة كورونا	42
إجمالي عدد المشتغلين بأجر وبدون أجر	-	12737	17139	-	34.5

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء. هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية – الصناعة.

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم 1 الذي يحتوي على خلاصة نتائج المسح الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لمحافظات العراق باستثناء محافظات كردستان للفترة الزمنية 2016 – 2022 نجد أن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة قد ازداد بنسبة 3.1% وإجمالي عدد المشتغلين بأجر وبدون أجر ازداد بنسبة 10.9% للفترة الزمنية 2016-2022، آخذين بنظر الاعتبار الفترة الزمنية التي انتشرت فيها جائحة كورونا 2018-2021. وعلينا أن نعرف أن المشتغلين بدون أجر هم إما من عائلة وأقارب صاحب العمل أو من المتدربين عنده. أما بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية المتوسطة فقد بلغ 250 وعدد المشتغلين بأجر وبدون أجر بلغ 3603 وهذه المعطيات هي لسنة 2022 فقط حسبما مسجل في هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية – الصناعة التابعة للجهاز المركزي للإحصاء. في حين بلغ إجمالي عدد المنشآت الكبيرة 600 في العام 2018 وبلغت 852 في العام 2022 وبنسبة نمو 42 %. أن هذا مؤشر مهم على تركز العمل في المنشآت الكبيرة وازدياد عدد العاملين بأجر وبدون أجر بنسبة 34.5% بعد أن ازداد من 12737 إلى 17139.

جدول 2. خلاصة نتائج المسح الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لمحافظات إقليم كردستان للفترة الزمنية 2018-2022

السنوات	2018	2022	معدل النمو %
عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	132	167	20.9
عدد المشتغلين بأجر	12737	17139	25.6
عدد المنشآت الصناعية المتوسطة	375	396	5.3
عدد المشتغلين بأجر	5401	5441	0.7

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء. هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية – الصناعة.

ومن خلال فحص بيانات جدول رقم 2 والذي يحتوي على خلاصة نتائج المسح الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لمحافظات إقليم كردستان للفترة الزمنية 2018-2022 يمكننا التوصل إلى الاستنتاج التالي: تضاعف عدد المنشآت الصناعية الكبيرة بنسبة 20.9%، فمن 12737 إلى 17139 وهذا دليل على تطور عدد المنشآت الصناعية الكبيرة واستيعابه نسبة ليست بالقليلة من الأيدي العاملة الصناعية وهي المشتغلين بأجر، كما شهد عدد المنشآت الصناعية المتوسطة من 375 إلى 396 أي بنسبة 5.3%. فيما ازداد بنفس الوقت عدد المشتغلين بأجر بنسبة 0.7% من 5401 إلى 5441.

يتضح لنا من الجدولين أن المنشآت الصناعية في محافظات كردستان لا يوجد فيها عاملين بدون أجر حتى ولو كانوا من عائلة أو أقارب رب العمل. وهذه ظاهرة جيدة قياساً ببقية محافظات العراق تعكس عدم استغلال رب العمل للعاملين معه في مشروعه الصناعي سواء كانوا من عائلته أو أقاربه أو حتى من معارفه أو أصدقائه.

شكل عام، نلاحظ، إذا سمح لنا القول، وجود نهضة صناعية أو زيادة في النشاط الإنتاجي من خلال زيادة عدد المشاريع الصناعية بجميع أنواعها، مما يعكس استقرار الوضع الأمني في القطاع الصناعي داخل العراق. انطلاقاً من ذلك، نحتاج إلى تظافر جميع الجهود لرفع الوعي في مجال التأمين الصناعي وأهمية الحاجة إليه في العراق، خصوصاً أن العراق من الدول النامية التي لا تزال بحاجة ماسة إلى توعية جميع العاملين في القطاع الصناعي، بدءاً من رب العمل ومالك المشروع الصناعي وصولاً إلى أصغر عامل أو شغيل فيه. ومن دون هذه التوعية، لا يمكننا ضمان استقرار العمل في مثل هذه المشاريع الاقتصادية التي تساهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني العراقي. ولذلك، نحن بحاجة إلى وجود شركات تأمين ومؤسسات مالية رصينة في العراق، تهدف إلى تأمين المشاريع الصناعية في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة ضد جميع المخاطر، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع والمنشآت الصناعية وحماية أرواح العاملين فيها.

IV. مفهوم تأمين المنشآت الصناعية

تشمل وثيقة (بوليصة) تأمين المنشآت الصناعية جميع الأخطار الصناعية والتي بموجبها تتعهد شركة التأمين بتعويض أصحاب المصانع والوحدات الإنتاجية عن الأضرار والخسائر المادية التي تلحق بممتلكاتهم نتيجة حدوث احدى المخاطر التالية:

1. الحريق والصواعق والاشتعال الذاتي والحريق الناتج عن انفجار ما.
2. انفجار آلات ومعدات أجهزة تسخين الماء، والمحركات البخارية وما شابه ذلك الموجودة في المصنع.
3. انفجار واندفاع المياه المفاجئ من أنابيب المياه العذبة بداخل المصنع وفيضان خزانات المياه العلوية والسفلية وتسرب المياه من أجهزة الإطفاء الأوتوماتيكية دون حدوث حادث حريق بها ومن ثم كسر أنابيبها بسبب قدمها وتآكلها.
4. سقوط واصطدام الطائرات أو أجزاء منها بمداخن المصانع وخصوصاً التي ترتفع عالياً في السماء بمقدار 100 متر أو أكثر.
5. اصطدام وسائط النقل.

6. الكوارث الطبيعية من الزلازل والهزات الأرضية والعواصف والسيول والفيضانات.

7. السطو على المصنع أو الأماكن التي يشملها التأمين نتيجة الاعتداء الذي يحدث بالتعقب والكسر وإشهار السلاح واستخدام العنف.

8. فقدان الإيرادات نتيجة توقف الآلات ومعدات المصنع عن العمل أو يسبب حريق أو أحد الأخطار الإضافية المكملة له أو عطل الماكينات والذى من خلاله تلتزم شركة التأمين بتغطية الخسائر الناتجة عن فقدان أو نقص الإيراد (التكاليف الثابتة + صافى الربح) ونتيجة لذلك تتعهد الشركة بتعويض أصحاب المصانع عن الخسائر أو الأضرار المادية المفاجئة وغير المتوقعة التي قد تلحق بالوحدات الإنتاجية أو الآلات المؤمن عليها أو أي جزء منها والتي يرجع السبب في وقوعها على سبيل المثال وليس الحصر:التصميم الخاطئ، أخطاء التصنيع والتركيب، نقص المهارة، الإهمال، نقص المياه بسخانات المياه، الانفجار ومشاكل انقطاع الطاقة الكهربائية.

9. المسؤولية المدنية القانونية التي تلحق بالمنشأة الصناعية نتيجة أي حادث حريق قد ينشأ فيها ويمتد إلى ممتلكات الغير ويسبب لها أضراراً أو خسائر مادية، حيث تكون المنشأة الصناعية مسؤولة عنها وفقاً لأحكام القانون.

10. الأخطار الواقعة بسبب اعمال الهندسة الكهربائية والميكانيكية والكيمياوية.

11. اجراءات الإخلاء من بنايات ومخازن المنشأة الصناعية.

12. التغطية التأمينية هذه هي في حدودها الدنيا، فهناك مسؤوليات أخرى قد تنشأ من استعمال أو استهلاك المنتجات المصنعة بسبب عيب فيها، وكذلك المسؤولية الناشئة تجاه الأطراف الثالثة بشكل عام ومنها الحوادث التي تقع في المصنع وتتسبب بتلوث ممتلكات هذه الأطراف. مثل هذه المسؤولية تخضع للتأمين بموجب وثائق متخصصة (مثل تلوث مياه الشرب نتيجة ضخ مياه المصانع إلى الأنهار والبحيرات وما ينتج عنها من أمراض معدية قد تؤدي إلى حالات وفاة المدنيين. ...الخ).[4]

4 ملاحظة أستاذ مصباح كمال على مقالتي المنشورة في شبكة الاقتصاديين العراقيين: تأمين المشاريع والمنشئات الصناعية في العراق بتاريخ 16/8/2017.

13. الأخطار الواقعة بسبب أعمال الهندسة الكهربائية والميكانيكية والكيمياوية وعادة ما تكون هذه الأخطار موضوعاً لوثيقة تأمين متخصصة كوثيقة تأمين كافة أخطار المقاولين ووثيقة تأمين كافة أخطار النصب (نصب الأجهزة والمكائن والمعدات). [5]

٧. الفئات المعنية في استراتيجية تأمين المنشآت الصناعية في العراق:

- أصحاب ومدراء المنشآت الصناعية وورش الانتاج الصناعي.
- الكادر الإداري-التقني الذي يقوم بمهمة السلامة الصناعية في المنشآت الإنتاجية الصناعية والمشرفون على العمال.

ويلقى على عاتق الفئات المعنية الواردة الذكر أعلاه التعرف على:

1. جميع أنواع المخاطر التي تتعرض لها المنشآت الصناعية والإجراءات المناسبة للحماية الصناعية من كل منها.
2. البيانات الأساسية التي يجب توفرها عند وضع خطة تأمين للمنشأة الصناعية مثل قوائم بأسماء جميع العاملين فيها والحالة الصحية لكل منهم.
3. طبيعة خطط الطوارئ التي تتخذها المنشأة الصناعية لمواجهة الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تتعرض لها.

أن تأمين المنشآت الصناعية يختلف باختلاف أعمالها، ومن أجل وضع استراتيجية تأمين صناعي ذات فائدة يجب أن نقف على الأخطار التي تتعرض لها هذه المنشآت وذلك لمعرفة التدابير الواجب اتخاذها. فعلى سبيل المثال: إجراءات تأمين منشأة نفطية تختلف عن إجراءات تأمين منشأة صناعات غذائية، ولكن بشكل عامن يعتمد تأمين المنشآت الصناعية على أسس وقواعد عديدة منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير وفقاً للمتطلبات والتطورات العلمية الحديثة.

5 المصدر السابق.

فالتخطيط لأية عملية إنتاج صناعي يجب أن يسبقها بوقت كاف تهيئةٍ عناصر الإنتاج، وأن يكون مدروساً ويراعي كافة الاحتمالات والقواعد التي تهدف إلى السلامة الصناعية التي تكفل حماية عناصر الإنتاج الرئيسة بما فيها التدابير التي تتخذ لمنع الحرائق وسلامة البيئة والسلامة المهنية والنفسية للعاملين.

أما المشاريع الزراعية-الصناعية والتي تسمى مشاريع التكامل الرأسي فإن مسألة تأمينها تأخذ اهتماماً خاصاً بسبب قضية تأمين وصول المواد الخام الزراعية إلى المصانع ومثال على ذلك الصناعات الغذائية بجميع فروعها، مثل صناعة الزيوت النباتية ومنتجات الألبان والسكر ومطاحن الحبوب والمعلبات بجميع أنواعها ومكابس التمور واستخراج الدبس من التمور والسكاير والمشروبات الروحية ..الخ. وهذا ما نطلق عليه تسمية إجراءات تنفيذ خطة التأمين الصناعي للمواد الخام الزراعية انطلاقاً من مبدأ ماهية الأخطار التي تهدد المنشأة الصناعية.

ومن الواقع العملي وتجارب شركات التأمين العراقية في مجال تأمين المشاريع الصناعية فإنها ما زالت بشكل عام محصورة بوثائق التأمين من الحريق والانفجار والصواعق الجوية ثم توسَّعت لتشمل أخطاراً إضافية كالشغب والاضطرابات المدنية، العواصف الرملية والفيضانات، طفح أو تسرب المياه من الخزانات والأنابيب، سقوط أو ارتطام الطائرات أو أجزاء منها بمداخن المصانع العالية التي يبلغ ارتفاعها في بعض الأحيان 100 متر أو أكثر ... الخ. في حين أن الاتجاه الحديث في الوقت الحاضر هو استخدام ما يعرف باسم وثيقة التأمين الشاملة FULL CASCO INSURANSE وخصوصاً في الدول الإسكندنافية وفي مقدمتها النرويج لتغطي جميع أخطار ممتلكات المشروع الصناعي.

إن ميزة وثيقة التأمين الصناعي الشاملة، إنها ليست وثيقة ذات نص قياسي ثابت، وإنما يمكن تغيير النص فيها حسب متطلبات المؤمن له وهي توفر غطاءً أوسع من وثيقة الحريق والأخطار الإضافية الملحقة بها، إذ أنها تضم، على سبيل المثل لا الحصر، تغطية عطب المكائن والحوادث العرضية غير المُسماة وغير المرتبطة بحصول حادث حريق.

ويقوم مفهوم «التأمين الشامل» على عدم تسمية مسببات الضرر أو الخسارة، كما هو الحال بالنسبة لوثيقة الحريق، ويكتفي بالنص العام للوثيقة على أنه يغطي كافة الأضرار والخسائر باستثناء ما هو مكتوب صراحة في نص الوثيقة. وبذلك فإن هذه الوثيقة توفر على مدير التأمين مشقة التفكير بما يجب التأمين القيام به. وتنحصر مزايا وثيقة التأمين الشامل على الفوائد التي توفرها بالنسبة للمؤمن له، فهي تمثل استجابة لحاجة مشاريع الإنتاج الكبير وحتى المتوسط، لأن العمليات الإنتاجية المرتبطة بهذه الصناعات متعددة وتتطلب من المؤمن له متابعة سيرها في مراحل الإنتاج المختلفة وتوزيع المنتجات ابتداءً من توفير المواد الأولية، مروراً بالتصنيع والتسويق إلى مراكز الاستهلاك لتصريف منتجاتها.

إن نشر ثقافة التأمين في العراق على أساس «التأمين الشامل» من قبل شركات التأمين يمكن أن يجذب اهتمام المنشآت الصناعية العراقية. ولكن هذا يتطلب توعية ومعرفة العاملين في قسم ادارة التأمين في المشروع الصناعي للنماذج الأساسية للوثيقة، واستيعاب المفهوم المرتبط بهذه الوثيقة، والتعريف بقائمة الاستثناءات التي تنصب على استثناء أصول معينة، واستثناء مسببات معينة للضرر.

VI. التوصيات والمقترحات

1. شمول المنشآت الصناعية بكافة أنواعها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بالتأمين الصناعي.
2. نصب الأجهزة والمكائن والمعدات، إذ إن ما تغطية وثيقة تأمين جميع الأخطار الصناعية هي العقود الإنشائية الصغيرة بموجب ما يعرف بشرط تأمين الأعمال الصغيرة مثل تلوث مياه الشرب نتيجة ضخ مياه المصانع إلى الأنهار والبحيرات وما ينتج عنها من أمراض معدية قد تؤدي إلى حالات وفاة المدنيين...الخ
3. استخدام ما يعرف باسم وثيقة التأمين الشاملة CASCO INSURANCE لتغطي جميع أخطار ممتلكات المشروع الصناعي.

4. توجد في العراق خطط اقتصادية لفترات زمنية مختلفة خلال الحقب التاريخية التي مر بها العراق منذ خمسينيات القرن العشرين ولكن مع الأسف لم يتم تنفيذها بشكل جدي ومتابعة حازمة من قبل

الحكومة العراقية. ولهذا، أوصي بضرورة الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد (خطط لمدة 10 سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تلائم طبيعة العمل في العراق وتناسب مناخه وبيئته الاجتماعية، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المنشودة.

5. لا تزال البيروقراطية الإدارية والفساد والوساطات تعشعش في معظم دوائر الدولة العراقية وتعيق تقدم وتطور قطاعات الاقتصاد الوطني العراقي جميعها ولهذا من الضروري القضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك على التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة حتى يتم بناء نظام تأميني فعال يساهم في تنمية وتطور القطاع الصناعي.

VII. الخاتمة

وبشكل عام، فإن تأمين المنشآت الصناعية في العراق سيبقى مرتبطاً بالدرجة الأولى بمقدار التطور الصناعي في العراق، وما يتبعه من تطور في قطاع المصارف الحكومية والتجارية كمصدر مهم لتمويل الاستثمار وكوسيط في النشاط الصناعي بصورة خاصة. وفي الحالتين، فإن التوقعات تعتمد بالدرجة الأساسية على مقدار النجاح المنجز في إحداث التغيير الصناعي الاقتصادي الجوهري في العراق الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الخطط الاقتصادية البعيدة والمتوسطة المدى وبإقامة القاعدة المادية التقنية لتطور النظام الاقتصادي-الاجتماعي للبلد وليس تحقيق زيادة في المداخيل النفطية فقط واعتماد الاقتصاد الريعي العراقي عليها. وعلى شركات التأمين أن تقوم بتوسيع أعمالها ومفاهيمها حتى تشمل أكبر عدد ممكن من المشاريع الصناعية بجميع أنواعها وحتى نضمن تأمين المشاريع الصناعية في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة ضد جميع أنواع المخاطر في العراق وتساهم في تطور وتنمية الاقتصاد الوطني العراقي.

VIII. المصادر

- شبكة الاقتصاديين العراقيين: تأمين المشاريع والمنشآت الصناعية في العراق، 16/8/2017.
- شركة التأمين الوطنية، وزارة المالية العراقية، شركة التأمين الوطنية العراقية التي تأسست وفق القانون رقم 56 لسنة 1950. https://ar.wikipedia.org/wiki/
- التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء. هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية – الصناعة

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org